

الى السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

صفقة المكتب الوطني للسياحة المتعلقة بالاستراتيجية الرقمية وصناعة
المحتوى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزيرة،

تناقلت وسائل الإعلام الوطنية معطيات تفيد بقيام المكتب الوطني المغربي للسياحة بإبرام صفقة تفوق قيمتها 46 مليون درهم لفائدة تحالف تقوده وكالات أجنبية، مقابل خدمات تهم ما سُمّي بـ"الاستراتيجية الرقمية" و"صناعة المحتوى" و"استقطاب المؤثرين"، وذلك في ظرفية تتسم بضغط كبير على المالية العمومية وتوجيهات رسمية بترشيد النفقات.

وقد أثارت هذه الصفقة عدة تساؤلات لدى الرأي العام والمتابعين، خاصة فيما يتعلق بـ:

مدى مبررات رصد مبلغ ضخم لإنتاج محتوى رقمي يصعب قياس أثره الاقتصادي المباشر مقارنة بأولويات أخرى كدعم المهنين والبنية التحتية السياحية؛

أسباب الاعتماد الواسع على شركات أجنبية في تسويق الوجهة المغربية، رغم توفر كفاءات ووكالات وطنية؛

طبيعة وجدوى استراتيجية "التسويق عبر المؤثرين" تحت مسميات فضفاضة، في ظل غياب معايير واضحة لقياس العائد على الاستثمار (ROI)؛

غياب تقارير عمومية تبرز بالأرقام مردودية الإنفاق الإشهاري والترويجي للمكتب الوطني المغربي للسياحة.

لذا فإننا نسألكم:

كيف تم احترام مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص بين الوكالات الوطنية والأجنبية في هذه الصفقة؟ وكم تبلغ حصة الشركات المغربية منها؟

ما هي مؤشرات الأداء التي يعتمد عليها المكتب الوطني المغربي للسياحة لقياس أثر هذه الحملات الرقمية، وخاصة ما يتعلق بالعائد على الاستثمار وعدد السياح والإيرادات المتأتية عنها؟ وهل تتوفر الوزارة على تقارير تقييم مفصلة للميزانيات الترويجية التي صُرفت منذ سنة 2023، وما مدى نجاعتها الاقتصادية؟

ما هي الإجراءات التي تعتمزم الوزارة اتخاذها لضمان الشفافية والحكمة الجيدة في تدبير المال العام داخل المكتب الوطني المغربي للسياحة، وربط الإنفاق بنتائج قابلة للقياس؟

وتفضلوا بقبول عبارات التقدير والاحترام

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فاطمة الزهراء باتا